بالنيابة عن الملك خالد، كلمة كرر فيها أمنية الملك فيصل بأن «نصلي جميعاً في المسجد الاقصى وقد عادت القدس عربية»، وحث على العمل بالقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الاسلامية السابقة. وكان الملك خالد قد أصر على أن يحضر ياسر عرفات بنفسه، المؤتمر، وارسل إلى دمشق طائرة خاصة كي تنقل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. إلى جدة. وقد عكست مبادرة الملك خالد هذه الوزن السياسي المتحقق لمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتمتعها بالتأييد الاجماعي في كتلة عدم الانحياز، فضلاً عن الدول الاسلامية، كما عدها بعض المراقبين تأييداً لزعامة عرفات[٤٢].

وقد خصصت لجنتان، من اللجان الأربعة التي أنشأها المؤتمر، للقدس وفلسطين. وأثناء المناقشات كان حسن التهامي، الأمين العام للمؤتمر ورئيس الوفد المصري قد أثار عاصفة من النقد وذلك بعد تلاوته تقريراً مطولاً دعا فيه إلى انشاء كتائب كفاح مسلحة من الدول الاسلامية غير العربية، والقيام بزحف سلمي مقدس إلى مدينة القدس. وكما لا يخفى، فالاقتراحان متناقضان. ودافع الخولي عن توجهه المتمشي مع اسلوب التفاهم الدولي، حول اوضاع الشرق الاوسط كلها، مطمئناً بأن هذا التوجه بحث مع الرئيس الاميركي فورد، قبل قمة سالز بورغ التي جمعت بينه وبين الرئيس السوفياتي بريجينيف[٤٣]. وهكذا جاء اقتراح التهامي بعيداً عن الاقتراح المطلوب الذي ينص على تجسيد الطاقات من أجل التحرير، وعلى الدعوة إلى الجهاد، وتجنيد إمكانيات الشعب المسلم لانقاذ مقدساته. من الطبيعي ألا يرفض وفد م. ت. ف. الفكرة الاولى من الاقتراح، بالرغم من ادراكه لاستحالة تنفيذها، فرحب فاروق القدومي بأي دعم لنضال الثورة الفلسطينية سواء كان مادياً أم عسكرياً أم بشرياً. لكن معظم الوفود الاخرى رأت ان الفكرة قد تسبب انقسامات، بين الدول الاعضاء، وأن م. ت. ف.، ودول المواجهة، تحتاج إلى السلاح والدعم المادي، أكثر مما تحتاج إلى العنصر البشري. أما بالنسبة لفكرة الزحف السلمي، فقد استبعد فوراً، لعدة اسباب، منها أنها ليست سهلة التنفيذ وقد تستفيد منها اسرائيل دعائياً، إذا سمحت للمسيرة بالوصول إلى القدس، وهكذا سقط اقتراح الامين العام فوراً.

ومن الجدير بالذكر، أن الاجتماع الذي كان مقرراً عقده بين مصر وسوريا والاردن وم. ت. ف. لاجراء مصالحة بين الآخرين، بغية تعزيز التنسيق بين قوى المواجهة، قد تأجل مراراً[٤٤].

ونشط الوفد الفلسطيني في المؤتمر، فتقدم بمذكرتين ومشروع قرار. تتحدث المذكرة الاولى عن محاولة الانروا التخلص من ادائها خدماتها، وتبحث الثانية في وضع القدس تحت الاحتلال الصهيوني وتنتهي إلى حث المؤتمرين على اتخاذ التدابير والاجراءات لمنع تهويد المدينة المقدسة[٤٥]. ويحتوي مشروع القرار الخاص بقضية فلسطين اقتراحاً بطرد اسرائيل من الجمعية العامة للامم المتحدة، والاقتراح هذا يلتقي مع اقتراح تقدم به الوفد السوري، للمؤتمر. وأثناء تداول المؤتمرين في الأمر هدد كيسنجر، وزير الخارجية الاميركية، العالم الثالث بقطع الدعم عنه، في حال اتخاذه قراراً بهذا الخصوص، كما